محاولة لفهم نهج بغداد في التعامل مع ملف الاسلحة المحظورة

اجتاح صدام حسين الكويت بحجة "قطع الاعناق ولا قطع الارزاق"، ولكن هل كان هناك فعلا مايبرر هذا الاحتلال اقتصاديا. استنادا الى ارقام صندوق النقد الدولي كتب باتريك كلاوسن الذي عمل في الثمانينات مسؤولا عن قسم العراق والكويت في صندوق النقد الدولي، دراسة في اكتوبر 1990 جاء فيها: على نقيض ما يدعي العراق فان وضعه الاقتصادي في عام 1990 كان افضل من السنوات السابقة. فقد استطاع، خدمة لديونه، دفع 4،3 بليون دولار في الاشهر الثلاث من عام 1990، وهذا اكثر مما دفعه العراق طوال عام 1989، واكثر مما كانت تتوقعه الجهات المالية العالمية. فالعراق سدد من ديونه عام 1990 اكثر مما سددت البرازيل او الارجنتين من ديونهما التي كانت اكثر من ديون العراق. وان اعلان العراق في تموز 1990 تخصيص 16% (4،1 بليون) من ميزانيته للاستيرادات المدنية لم يكن دليل على الافلاس.

واما على الصعيد النفطي فان شكوى النظام من فقدان عوائد نفطية بسبب الكويت تناقضة الارقام. فان عوائد النفط العراقية لعام 1989 هي اكثر بنسبة 70% عن عام 1986، وحتى على احتمال اسوأ الاسعار فان عوائد عام 1990 ماكان لها ان تكون اقل من العام السابق وذلك لزيادة الانتاج.

وحتى ديون العراق البعيدة الامد، فاننا نجد عند استثناء ديون دول الخليج التي لم تكن ستدفع اصلا، فان ديون العراق كانت مقبولة. ان القاعدة الثابتة في قياس العبء المالي للديون هو في قياس نسبة الديون لصادرات البلد. فقبل احتلال الكويت كانت ديون العراق الحقيقية لاتزيد عن 40 بليون دولار، بينما صادرات العراق السنوية كانت بحدود 15 بليون دولار بما فيها الصادرات الغير نفطية (5 بليون) والخدمات (بليون واحد). وعليه فان نسبة الديون للصادرات هي 7: 2، وهذه نسبة تبقى بدون شك اقل بكثير من مديونية اسوأ دول العالم الثالث. فديون المكسيك خمسة اضعاف صادراتها السنوية، واما الارجنتين فتبلغ ديونها تسعة اضعاف صادراتها السنوية. وعلى صعيد الشرق الاوسط فالكثير من دوله يتعايش مع نسبة ديون اكثر من نسبة الديون العراقية. فقد استطاعت تركيا تحسين وضعها الاقتصادي رغم ان نسبة ديونها الى صادراتها هي اربعة الى واحد، اما مصر فانها تنوء بديون تزيد عشرة مرات عن صادراتها السنوية.

ان حاكم العراق المسكون بهاجس نبوخذنصر والقادسية هو الذي ساق العراق الى الخراب الاقتصادي. ومن المفارقات ان العراق صرف خلال الثمانينات 50 بليون دولار في شراء الاسلحة، بينما استثمرت الكويت مبلغ مشابه في صندوق الاحتياط، وكانت النتيجة في مطلع 1990 ان خسر العراق مابين 100،000 الى 150،000 قتيل، في الوقت الذي ارتفعت قيمة الاستثمارات الكويتية الى 100 بليون دولار.

ان احتلال الكويت والاستحواذ على مصادرها النفطية والمالية ما كان له ان ينهي أزمة النظام العراقي المالية، لان الطرف القادر على اهدار عشرات المليارات لاتنقصه الكفاءة في التفريط ببضعة بلايين اخرى. ومايؤكد الدور الثانوي للبعد المالي في احتلال الكويت هو رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت رغم فداحة وعظم الثمن الذي كان يعرف بانه سيدفعه للبقاء فيها.

والطريقة التي تعامل بها النظام مع قرارات الامم المتحدة، وبالذات الفقرة (22) من قرار 687 الخاصة برفع الحظر النفطي عند الاستجابة لاجراءات تدمير اسلحة الدمار الشامل، تؤكد استخفاف النظام بالتضحيات المالية والبشرية امام هاجس التحدي و "عظمة" الذات المضخمة.

ان خسائر العراق من جراء ذلك يمكن قياسها بقيمة العوائد النفطية التي حرم منها خلال السنوات الست الماضية والتي تقدر بحوالي 35-40 مليار دولار [احتسبت هذه الارقام بفرض البدء بتصدير النفط بنصف طاقات العراق ما قبل الحرب، على ان تزداد تدريجيا حتى تصل مستواها الكامل عام 1995، مع افتراض استقرار اسعار النفط على معدلاتها المتحققة خلال هذه السنوات واستقطاع 35% للتعويضات وغيرها].

سألت صحيفة الفيغارو (20/1/1997)، طارق عزيز: لماذا لاتنتهون مرة واحد من تدمير كل الاسلحة التي مازالت للتدمير؟

رد عزيز قائلا: "لم يبق شيء، اي شيء، او مابقى ليس ذا اهمية . . . . لنكن عقلاء، اذا انتهى بناء عمارة كبيرة ماعدا نافذة او نافذتين، هل من المعقول بان نقول بانه لم ينته؟".

وبالمقابل قال ايكيوس، السويدي الجنسية، رئس اللجنة الخاصة المكلفة ازالة اسلحة العراق، في مقابلة مع صحيفة الشرق الاوسط (26/1/1997):

"اننا نتعامل معهم (العراق) منذ خمس سنوات. هناك ربط كامل بين موضوع التسلح والرفع الكامل لحظر النفط. لكن سياسة العراق، عن ادراك، هي عدم التخلص من الاسلحة الممنوعة. فانت تعرف ان العراق قال في عام 1994 ان كل شيء قد قدم، وطلب مني ان اعلن ان كل ما هو مطلوب قد قدم. ثم اكتشفنا ان برنامجا بيولوجيا كاملا لم يكشف عنه، واستطعنا اثبات ذلك بما في ذلك القدرات الانتاجية. وهذا يثبت ان العراق كان يضلل اللجنة عن قصد ليضغط علينا لتقديم بيانات كانت خاطئة بشكل كامل. ثم جاء خروج حسين كامل ليثبت ان العراق كان يتبنى سياسة اخفاء منظمة وذلك حتى عام 1995 على الاقل. . وكما اظهرنا اخيرا فان هذه السياسة مستمرة والقيادة قررت انه رغم الفقرة 22، فيجب الاستمرار في الاخفاء والتضليل. وفي الوقت نفسه يأتي تأخير تنفيذ الفقرة 22".

وفي رده على سؤال الجريدة: هل ابلغت يوما ما طارق عزيز وجها لوجه، بان ما يقوله لك غير صحيح وان العراق مستمر في التضليل والاخفاء؟

رد ايكيوس: "نعم".

من منطلق الحرص على مصلحة الشعب العراقي، يحق لكل عراقي ان يتسائل: اذا كان ادعاء طارق عزيز صحيحا، مالذي يؤخر اكمال هذه "النافذة او النافذتين" بعد ان تم دفع ثمن "العمارة"؟

ان رفض بغداد طلب اللجنة فحص بقايا الصواريخ المدمرة في الولايات المتحدة هو نموذج لهذا التلكؤ، فما الذي يضير بغداد ان تفحص البقايا في امريكا اذا كانت فعلا واثقة من ادعائها. والاقتراح الفرنسي الاخير بان توزع البقايا على كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا للفحص يسقط بيد بغداد، ولايغير من حقيقة الرضوخ لاجراء الفحص في الولايات المتحدة. مع فارق واحد هو التأخير وربما مزيد من التأخير وبالتالي المعاناة للشعب العراقي.

ان عدم استجابة او تأييد اي دولة من الدول الاعضاء في مجلس الامن بما في ذلك فرنسا وروسيا والصين، للعراق بهذا الشأن يقابله اجماع على تأييد اجراءات وتقارير ايكيوس.

بل ان بعض الدول، ومنها المانيا وفرنسا وقطر، الراغبين في مساعدة العراق، واجهت المسؤولين العراقيين اكثر مرة بقولهم انتم "تكذبون علينا".

اذن ماذا وراء سياسة التضليل والمماطلة العراقية؟

هناك عدد من الاحتمالات قد تفسر منفردة او مشتركة هذا النهج:

- ان النظام قادر على تضليل اللجنة وكاد بالفعل ان يحقق ذلك لولا "انتكاسة" حسين كامل.
- الاحتفاظ بقدرة عسكرية كافية للتصدي لهجوم خارجي وبالذات ايراني، او الاحتفاظ بمايمكنه من تهديد الكويت.
- شعور بغداد انها قدمت الكثير من التنازلات من خلال تنفيذ العديد من قرارات مجلس الامن، دون ان تحصل على ثمن مقابل. والثمن المطلوب في هذه الحالة ليس مجرد رفع الحظر النفطي بل العدول عن سياسة الاحتواء والاسقاط التي تتبناها الولايات المتحدة. فبغداد في هذه الحالة تريد استخدام ورقة الاسلحة والغموض السائد بشأنها من اجل مقايضتها بتأهيل النظام. وكأن بغداد في ذلك تأمل تكرار تجربة كوريا الشمالية في تعاملها مع واشنطن عندما عوضت الاخيرة كوريا الشمالية عن تخليها عن سلاحها النووي بالانفتاح وتقديم المساعدة.

- مادام رأس النظام -صدام حسين- يشعر بان رأسه مطلوب فانه سيعمل على الاحتفاظ بما يمكنه من ارهاق الاخرين، وان سمة التحدي للغرب بورقة التسلح والتنديد بالرؤساء العرب تعكس هذه الرؤية.
- نهج صدام حسين التقليدي بعدم التفاوض من منطلق الضعف، يجعل من التسلح العراقي ورقته في هذا الصدد، وان التهويل الاعلامي الغربي لقدرة صدام التسليحية وامكانيته تهديد جيرانه تخدم صدام من حيث لاتدري.

ان تصرف صدام اشبه برئس العشيرة البدوي اذا ما خرج من معركة خاسرا، لايحني رأسه للعاصفة، بل يلجأ للمكابرة من خلال الاحتفال بحفلة عرس جديدة. امالشعب العراقي، فهو الضحية التي تذبح قربانا للأله "المنتصر" في حفلات عرس "القادسية" و "ام المعارك".

❊ ❊ ❊

ان خسائر العراق من جراء ذلك تقدر بحوالي 35-40 مليار دولار [احتسبت هذه الارقام بفرض البدء بتصدير النفط بنصف طاقات العراق ما قبل الحرب، على ان تزداد تدريجيا حتى تصل مستواها الكامل عام 1995، مع افتراض استقرار اسعار النفط على معدلاتها المتحققة خلال هذه السنوات واستقطاع 35% للتعويضات وغيرها]

بعد ست سنوات من حرب ضروس شاركت فيها اكثر من ثلاثين دولة، وحصار اقتصادي ذهب ضحيته اكثر من اربعة الف طفل شهريا، يدور الحديث اليوم عن اعادة تأهيل ذات النظام الذي شنت الحرب وفرض الحصار عليه. انها صورة كفكاوية بدون شك، وترجمة لمقولة السياسية مصالح دائمة وليس صداقات دائمة.

(الملف العراقي، العدد 62 - شباط 1997)

❊ ❊ ❊